٢٣-٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩

موسكو، روسيا الاتحادية

XXIII INCOSAI 2019 RUSSIA

تقرير حول نتائج أعمال الإنكوساي الثالث والعشرين

الفهرس

إحصاءات الإنكوساي 1
برنامج الإنكوساي (قائمة الأنشطة) 2
التصويت 5
البرنامج الثقافي 7
موجز لأنشطة الإنكوساي الرئيسية 8
اجتماعات لجان أهداف الإنتوساي 8
لجنة المعايير المهنية 8
لجنة بناء القدرات المهنية 8
لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة 9
اجتماعات المجلس التنفيذي للإنتوساي 10
الاجتماع الـ٧٢ للمجلس التنفيذي 10
الاجتماع الـ٧٣ للمجلس التنفيذي 11
حفل الافتتاح 11
الجلسات العامة الرئيسية 12
الجلسات المواضيعية 13
الموضوع الأول "تكنولوجيا المعلومات لتطوير الإدارة العامة" 13
الموضوع الثاني "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية" 14
الجلسة العامة المخصصة لبحث واعتماد إعلان موسكو 16
الفعاليات الجانبية التي أقيمت على هامش الإنكوساي 18
أشكال حلقات النقاش 18
حلقات نقاشية بمشاركة خبراء خارجيين 18
مناقشات مفتوحة حول قضايا الإنتوساي 19
فعاليات جانبية أخرى 21
التدقيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 21
دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد 21
مناقشة موضوع المساواة بين الجنسين 22
الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلاحيات القضائية 22
إعلان موسكو 23

إحصاءات الإنكوساي

- حضر مندوبون من ١٦٩ دولة، أي ما يعادل ٨٧٪ من أعضاء الإنتوساي كاملي العضوية، حضروا الإنكوساي الثالث والعشرين، حيث ترأس رؤساء للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٢٧ وفدا.

- شارك ٦٦٥ ضيفاً أجنبياً.

- حضر الفعاليات ١٠٤ من الضيوف والخبراء الخارجيين المدعوين، بالإضافة إلى رؤساء ١٨ هيئة رقابة مالية ومحاسبة من كيانات روسيا الاتحادية.

- بلغ العدد الإجمالي للمشاركين ٧٨٧ شخصاً.

- تم تنظيم ٢١ فعالية وتقديم برنامج ثقافي خلال ٤ أيام في إطار المؤتمر.

- تم توفير خدمة الترجمة الفورية باللغات الرسمية الخمس لدى الإنتوساي (الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية)، بالإضافة إلى خمس لغات إضافية (الروسية والصينية واليابانية والبرتغالية والفيتنامية)، حيث وفر ٢٣ مترجماً فورياً و٤ مترجمين تحريريين خدمات الترجمة خلال جميع الفعاليات الرئيسية للمؤتمر.

- تُوجت أعمال المؤتمر باعتماد إعلان موسكو بدعم من ٩٨،٩٪ من رؤساء الوفود الوطنية المشاركة في الإنكوساي.

برنامج الإنكوساي (قائمة الأنشطة)

٢٣ سبتمبر / أيلول، يوم الإثنين
اجتماع لجنة المعايير المهنية
اجتماع لجنة بناء القدرات المهنية
اجتماع لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة
الاجتماع الـ ٧٢ للمجلس التنفيذي للإنتوساي
٢٤ سبتمبر / أيلول، يوم الثلاثاء
الاجتماع الـ ٧٢ للمجلس التنفيذي للإنتوساي
حلقات نقاس عامة حول قضايا الإنتوساي
٢٥ سبتمبر / أيلول، يوم الأربعاء
حلقة نقاش بمشاركة خبراء خارجيين حلقة النقاش الأولى: التدقيق الكلي: التحديات الاستراتيجية للاقتصاد العالمي والتنمية الدولية
حلقة نقاش بمشاركة خبراء خارجيين حلقة النقاش الثانية: التنمية المستدامة في عصر الاضطراب الكبير: ما هي الحلول التي تستطيع آليات التكنولوجيا والإدارة العامة أن تقدمها للحكومات
حفل الافتتاح . كلمة رئيس روسيا الاتحادية، فخامة السيد/ ف. ف. بوتين . بيان يُدلى به باسم رئيس مجلس الاتحاد في روسيا الاتحادية - رئيس اللجنة المعنية بالميزانية والأسواق المالية، معالي السيد/ س. ن. ريابوخين . كلمة النائب الأول لرئيس مجلس الدوما في روسيا الاتحادية، معالي السيد/ أ. د. جوكوف . كلمة عمدة مدينة موسكو، معالي السيد/ س. س. سوبيانين . كلمة الأمينة العامة للإنتوساي ورئيسة ديوان المحاسبة النمساوي، معالي السيدة/ م. كراكر . كلمة رئيس الإنتوساي، المنتهية ولايته، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، معالي السيد/ ح. العميمي . نقل رئاسة الإنتوساي . كلمة رئيس الإنتوساي الجديد، رئيس غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية، معالي السيد/ أ. ل. كودرين
الجلسة الافتتاحية: . كلمة الترحيب لرئيس الإنتوساي الجديد (روسيا) . اعتماد القواعد الإجرائية وجداول الأعمال . انتخاب نائب الرئيس للمؤتمر (كازاخستان)

الجلسة العامة الرئيسية الأولى

1. تقرير رئيس الإنتوساي (روسيا)
2. تقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (الإمارات العربية المتحدة)
3. تقرير الأمينة العامة للإنتوساي (النمسا)
4. تقرير رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للإنتوساي، تفاعل الإنتوساي مع المنظمات المانحة (المملكة العربية السعودية)
5. تقرير المنظمات الإقليمية:
   أ) الأفروساي (الكاميرون)
   ب) الأرابوساي (تونس)
   ج) الآسوساي (الصين)
   د) الكاروساي (جامايكا)
   هـ) الأوروساي (اسبانيا)
   و) الأولاسافس (تشيلي)
   ز) الباساي (نيوزيلندا)
6. تقرير رئيس لجنة المعايير المهنية (البرازيل)
7. تقرير رئيس لجنة بناء القدرات المهنية (جنوب أفريقيا)
8. تقرير رئيس لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (الهند)
9. الإنتوساي/الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأهداف التنمية المستدامة (الأمانة العامة)
10. تقرير مراجعي حسابات للإنتوساي (غانا وليتوانيا)

٢٦ سبتمبر / أيلول، يوم الخميس

الجلسات العامة المخصصة للمواضيع

الموضوع الأول "تكنولوجيا المعلومات لتطوير الإدارة العامة" (الصين، كندا)

الموضوع الثاني "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية" (روسيا، إيطاليا)

٢٧ سبتمبر / أيلول، يوم الجمعة

الجلسة الختامية المخصصة للمواضيع

الجلسة العامة المخصصة لبحث واعتماد إعلان موسكو

الجلسة العامة الرئيسية الثانية

1. تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (النرويج)
2. تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)
3. انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي للإنتوساي (الأمانة العامة)
4. انتخاب مراجعي حسابات الإنتوساي (الأمانة العامة)
5. الإنكوساي الرابع والعشرون (روسيا، البرازيل)
6. شركاء الإنتوساي
   أ) الأمم المتحدة
   ب) البنك الدولى
   ج) معهد المراجعين الداخليين (أمريكا الشمالية)
7. توديع رئيس الإنتوساي المنتهية ولايته (الأمانة العامة)
8. توديع أعضاء المجلس التنفيذي المنتهية ولايتهم (الأمانة العامة)

الاجتماع الـ ٧٣ للمجلس التنفيذي للإنتوساي (روسيا، الأمانة العامة)

فعاليات أخرى:

1. التدقيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الأمانة العامة، لغات العمل - جميع اللغات الرسمية لدى الإنتوساي)
2. دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد (الإمارات العربية المتحدة، لغة العمل - الإنجليزية)
3. مناقشة حول موضوع المساواة بين الجنسين (مبادرة الإنتوساي للتنمية، لغة العمل - الإنجليزية)

التصويت

كان الإنكوساي ٢٣ مجهزا بنظام التصويت الإلكتروني، حيث استُخدمت برمجيات خاصة كان قد تم تطويرها لهذا الغرض. وتلقى رئيس كل وفد جهازا لوحيا مزودا بالنظام المثبت، مما جعل عملية التصويت سريعة ومفهومة ومفتوحة، كما أتاح الجهاز لجميع المشاركين فرصة متابعة عملية التصويت الجارية. وتم عرض جميع المعلومات على الشاشات في غرفة الاجتماعات في الوقت الحقيقي.

بفضل هذا النظام، لدينا اليوم إحصائيات دقيقة للتصويت.

رقم	الطلبات	خيارات الإجابة (%)	
		نعم	لا
الجلسة العامة الرئيسية الأولى			
١-١	اعتماد القواعد الإجرائية وجدول الأعمال للإنكوساي الثالث والعشرين	١٠٠	٠
٢-١	انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كازاخستان كنائب رئيس الإنكوساي الثالث والعشرين	٩٦	٤
٣-١	الإحاطة علما بتقرير رئيس الإنتوساي	٩٦,٦	٣,٤
٤-١	الإحاطة علما بتقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة	٩٧,٨	٢,٢
٥-١	الإحاطة علما بتقرير الأمينة العامة	٩٣,٥	٦,٥
٦-١	الإحاطة علما بتقرير لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، وبالمعلومات عن الأنشطة في إطار تعاون الإنتوساي مع المنظمات المانحة	٩٧,٧	٢,٣
٧-١	الإحاطة علما بتقارير المنظمات الإقليمية السبع للإنتوساي	٩٨,٤	١,٦
٨-١	الإحاطة علما بتقرير لجنة المعايير المهنية	١٠٠	٠
٩-١	الإحاطة علما بتقرير لجنة بناء القدرات المهنية	٩٨,٤	١,٦
١٠-١	الإحاطة علما بتقرير لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة	١٠٠	٠
١١-١	الإحاطة علما بتقرير الأمينة العامة حول الإنتوساي/الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأهداف التنمية المستدامة	١٠٠	٠
١٢-١	الإحاطة علما بتقرير مراجعي حسابات الإنتوساي	١٠٠	٠

الجلسة العامة المخصصة لبحث واعتماد إعلان موسكو			
	اعتماد إعلان موسكو	٩٨,٩	١,١
الجلسة العامة الرئيسية الثانية			
٢-١	الإحاطة علما بتقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية	٩٨,٢	١,٨
٢-٢	الإحاطة علما بتقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية	٩٩	١
٢-٣	تعيين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كأعضاء جدد بالمجلس التنفيذي للإنتوساي	٩٨,٢	١,٨
٢-٤	انتخاب الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة بدولتي جامايكا وليتوانيا كمراجعين خارجيين لحسابات الإنتوساي لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٩٨,٢	١,٨
٢-٥	انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل كمضيف للإنكوساي الرابع والعشرين في عام ٢٠٢٢	١٠٠	٠

البرنامج الثقافي

- في ٢٥ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، نُظمت جولة إلى متحف ومحمية كولومينسكوي لمرافقي أعضاء الوفود الأجنبية.

- في ٢٦ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، وبعد الانتهاء من البرنامج الرسمي، نظمت جولة مصحوبة بمرشدين إلى قصر الكرملين الكبير لأعضاء المجلس التنفيذي للإنتوساي ورؤساء المنظمتين الإقليميتين - الأوروساي والآسوساي، اللتين تنتمي إليهما روسيا كعضو.

- في ٢٦ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، حضر جميع المشاركون في الإنكوساي الثالث والعشرين باليه "بحيرة البجع" في مسرح البولشوي.

- في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، أقيم حفل استقبال رسمي في قصر الكرملين الكبير على شرف المشاركين في الإنكوساي الثالث والعشرين، حيث قدم كل من عازف البالالايكا المشهور أليكسي أرخيبوفسكي ومسرح موسكو الأكاديمي "غجيل"" عرضا موسيقيا أمام الحاضرين.

- في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، نظمت جولة داخل كرملين موسكو لكل الراغبين فيها.

موجز الأنشطة الرئيسية في إطار الإنكوساي

اجتماعات لجان الإنتوساي

يهدف عقد اجتماعات للجان الإنتوساي (لجنة المعايير المهنية ولجنة بناء القدرات ولجنة تبادل المعرفة) عشية الإنكوساي إلى تقديم فرصة لجميع أعضاء اللجان للمشاركة وتقييم نتائج الأعمال المنجزة خلال فترة السنوات الثلاث السابقة.

لجنة المعايير المهنية

قُدم الهيكل الجديد لإطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية:

- مبادئ الإنتوساي، INTOSAI-P، (الوثائق الجوهرية)،
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ISSAI، (المبادئ الأساسية لإجراء جميع أنواع الرقابة المالية)،
- إرشادات وتوجيهات الإنتوساي، GUID، (إرشادات وتوجيهات لإجراء أنواع مختلفة من الرقابة المالية)،
- معايير الكفاءة، COMP.

وأشير إلى أن هناك ٢٦ توجيهاً وإصداراً مهنياً للإنتوساي قيد التعديل والتنقيح في الوقت الحالي، وقُدمت نسخة محدثة من الموقع الإلكتروني issai.org .

تدخل الخطة الجديدة للتطوير الاستراتيجي لإطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠، وتحدد الخطة الأولويات الرئيسية في تطوير وثائق الإنتوساي.

لجنة بناء القدرات المهنية

نظر الاجتماع في أنشطة متصلة بمشاريع اللجنة وخطط أعمالها القادمة.

(1) الرقابة التعاونية (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البيرو): من المخطط بحلول عام ٢٠٢٠: تطوير استراتيجية التواصل ومواصلة تبادل المعرفة بين الخبراء على المستوى الإقليمي وترجمة جميع المواد الخاصة بعمليات الرقابة المشتركة (في إطار اللجنة) إلى لغات الإنتوساي الرسمية الخمس. ومن المتوقع وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن الجوانب المنهجية لعمليات الرقابة المشتركة على أساس سنوي.

(2) أداة التقييم الذاتي للنزاهة (إنتوساينت) (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المكسيك): في عام ٢٠١٩ عمل ١٩ منظماً جديداً من الكاروساي و ١١ من الباساي على إدخال نظام التقييم الذاتي، ويضم المشروع حاليًا أكثر من ٢٠٠ منظم معتمد من ٧٠ دولة. وتم إدخال نظام التقييم الذاتي في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أستراليا ونيوزيلندا وساموا وجزر كايمان وجزر كوك وجامايكا. وفي فترة أكتوبر / تشرين الأول حتى ديسمبر / كانون الأول سيتم إجراء عملية تقييم ذاتي للنزاهة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في سورينام، كما سيتم تنظيم دورة تدريبية للمنظمين في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السنغال.

(3) مراجعة النظراء (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في سلوفاكيا): من المخطط تحديث دليل مراجعة النظراء (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقم ٥٦٠٠) بحلول عام ٢٠٢٢.

(4) الرقابة المالية في السياقات المعقدة والصعبة (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السويد): من المخطط للفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ زيادة سبل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات، وتوسيع أشكال التعاون لتبادل المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تعمل في ظروف صعبة، وزيادة المشاركة من الجهات المانحة.

(5) تطوير الإرشادات والأوراق غير الدورية (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا): خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ تم إعداد دليل "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (الدليل متاح بالعربية والفرنسية والإسبانية). كما نُشرت المقالات التالية: "التغيير التنظيمي المستدام هو ممارسة جيدة في الشراكة" و "الإدارة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - بناء على تجربة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة المتحدة". وإنه من المقرر أن يبدأ تحديث دليل "إدارة الموارد البشرية في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

(6) الكفاءة المهنية للمدققين (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية جنوب أفريقيا): تم إعداد دليل "سبل التطوير المهني للمدققين لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"، وتتضمن الخطط المزمع تنفيذها تطوير خارطة طريق لكفاءات المدققين.

لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة

قدم رئيس اللجنة، السيد/ راجيف مِهريشي (الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند) تقريرا عن نتائج أعمال اللجنة لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٧-٢٠١٩). تتكون اللجنة من ١٢ مجموعة عمل. ويتراوح نطاق مجالات عمل كل مجموعة من الرقابة على الدين العام والبيئة والرقمنة إلى التحديث المالي ومكافحة الفساد وتقييم البرامج والمشاريع الحكومية. وتترأس غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية المجموعتين التاليتين: مجموعة العمل المعنية بالمشتريات العامة ومجموعة العمل المعنية بالمؤشرات الوطنية الرئيسية.

ويتمثل النشاط الرئيسي لمجموعات العمل في تبادل أفضل الممارسات وإعداد الوثائق المنهجية ذات الصلة (المعايير والدلائل) التي تهدف إلى تحسين العمل في تنفيذ تدابير الرقابة.

وقد أفضت أعمال مجموعة العمل المعنية بالمؤشرات الوطنية الرئيسية إلى تطوير واعتماد توصيات منهجية لمراجعة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة اتجاهات التوسيع من صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عام ٢٠١٩، ولا سيما تنفيذ تحاليل شاملة للمشاريع الوطنية والتدقيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تقرر توسيع صلاحيات مجموعة العمل وإعادة تسميتها لتصبح "مجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة".

تقوم مجموعة العمل المعنية بالرقابة على المشتريات العامة بإعداد التوجيهات والدلائل للرقابة على المشتريات العامة.

تمت الموافقة على تأسيس مجموعة عمل جديدة معنية بدراسة تأثير العلوم والتكنولوجيا على عملية الرقابة المالية. ومن المفترض أن تدرس مجموعة العمل هذه قضايا مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة وأمن الفضاء الإلكتروني والبيانات التحليلية والتعلم الآلي وتكنولوجيا الجيل الخامس للشبكات الخلوية، وأن تعمل كذلك على تسهيل إدراجها الفعلي ضمن الأنشطة اليومية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء قيامها بالعمليات الرقابية.

كما تم تقديم تقرير حول إطلاق بوابة الإنترنت الخاصة بالإنتوساي، والتي لا تحتوي فقط على معلومات مفصلة حول أنشطة كل مجموعة من مجموعات العمل، بل توفر أيضا فرصة للتبادل السريع للآراء بين جميع المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستسمح البوابة الجديدة بالإعداد والتحرير المشترك والآني للوثائق، مما سيحسن من جودتها وسرعة اعتمادها بشكل ملحوظ.

أما فيما يتعلق بخطط التنمية المستقبلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، فقد أشار السيد/ مهريشي إلى إعداد خط منتجات جديد، وإلى مراجعة المعايير والدلائل السارية والتي فقدت أهميتها، وإلى تعزيز التفاعل مع المنظمات الإقليمية واللجان الرئيسية والأمانة العامة للإنتوساي والمجتمع الأكاديمي، وإلى إطلاق مشاريع البحث وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وفضلا عن ذلك، فإنه من المزمع إدخال مؤشرات الأداء لتقييم مدى تحقيق أهداف اللجنة.

اجتماعات المجلس التنفيذي للإنتوساي

الاجتماع الثاني والسبعون للمجلس التنفيذي

انعقد الاجتماع الـ ٧٢ للمجلس التنفيذي للإنتوساي في يومي ٢٣ و٢٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، قبل الإنكوساي الـ ٢٣، وتولى رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة كرئيس للإنتوساي رئاسة الاجتماع.

- قام ممثلون عن الأمانة العامة للإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا والبرازيل وجمهورية جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والهند وتونس والكاميرون والصين ونيوزيلندا وجامايكا وإسبانيا وشيلي بتقديم التقارير، كما عقدت حلقة نقاش لبحث المسائل المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- وقدم الجانب الروسي تقريرا عن الاستعدادات للإنكوساي الثالث والعشرين، وكذلك عن مذكرة التفاهم المبرمة بين الإنتوساي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- وافق أعضاء المجلس التنفيذي على تقديم مقترح تعيين الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة في دولتي ليتوانيا وجامايكا كمراجعين خارجيين لحسابات الإنتوساي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، تقديمه للإنكوساي لانتخابهما، كما انتُخب الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل كمضيف للإنكوساي الرابع والعشرين في عام ٢٠٢٢.
- وتم توديع أعضاء المجلس التنفيذي المنتهية ولايتهم (الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في باكستان والغابون ومصر).

الاجتماع الثالث والسبعون للمجلس التنفيذي

انعقد الاجتماع الـ ٧٣ للمجلس التنفيذي في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩، برئاسة غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية، وبمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي الجدد: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الجزائر وناميبيا وتايلاند.

- قام ممثلون عن الأمانة العامة للإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل بتقديم تقاريرهم. وقدم الجانب الروسي تقريرا عن آفاق رئاسته للإنتوساي في فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.

حفل الافتتاح

- في ٢٥ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩ تولت غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية رئاسة الإنتوساي. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ستشكل غرفة المحاسبة أجندة مجتمع الرقابة المالية الدولي.

- هنأ رئيس روسيا الاتحادية - فخامة السيد/ فلاديمير بوتين، وعمدة موسكو - معالي السيد/ سيرجي سوبيانين، وممثلان عن غرفتي الجمعية الاتحادية - معالي السيد/ سيرجي ريابوخين ومعالي السيد/ألكساندر جوكوف، والأمينة العامة للإنتوساي ورئيسة ديوان المحاسبة النمساوي – معالي السيدة/ مارغيت كراكر، ورئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة - معالي السيد/ حارب سعيد العميمي، هنأوا غرفة المحاسبة الروسية على رئاستها للإنتوساي.
- وقد قال معالي السيد/ أليكسي كودرين، رئيس غرفة المحاسبة بدولة روسيا الاتحادية: "نحن نرى أساس تنميتنا في الحوار المستمر الذي يهدف إلى تبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وتتطلع روسيا إلى العمل بصورة نشطة مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة".

الجلسات العامة الرئيسية

انعقدت جلستان عامتان رئيسيتان في إطار الإنكوساي الثالث والعشرين (٢٥ و٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩)، ويتضمن جدول أعمال الجلسات تقليديا تقارير لكل من:

- رئيس الإنتوساي؛
- الأمين العام؛
- رؤساء لجان الأهداف؛
- ممثلين عن المنظمات الإقليمية؛
- مراجعي حسابات الإنتوساي؛
- ممثل عن مبادرة الإنتوساي للتنمية؛
- ممثل عن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية؛
- ممثل عن الأمم المتحدة؛
- ممثل عن البنك الدولي؛
- ممثل عن معهد المراجعين الداخليين.

القرارات الرئيسية للجلسات العامة:

- اعتماد التعديلات على النظام الأساسي للإنتوساي؛
- اعتماد ميزانية الإنتوساي لفترة ثلاث سنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، والمصادقة على مقايسة رسوم العضوية بنسبة ٧,٦٧٪؛
- اعتماد خطة التنمية الاستراتيجية للإنتوساي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢؛
- الموافقة على معايير مبدأ الإنتوساي رقم ١٠ (الصيغة المعدلة لإعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) ومبدأ الإنتوساي رقم ٥٠ (مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)؛
- الموافقة على دليل الرقابة على النظم المعلوماتية (دليل الإرشادات رقم ٥١٠٠)، ودليل الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الرئيسية الوطنية (دليل الإرشادات رقم ٥٢٩٠)؛
- انتخاب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية كأعضاء جدد بالمجلس التنفيذي:
  - الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل كنائب أول لرئيس المجلس التنفيذي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وكمضيف لمؤتمر الإنتوساي في عام ٢٠٢٢، وكعضو بالمجلس التنفيذي حتى عام ٢٠٣١،
  - الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية كرئيس للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وكنائب ثان لرئيس المجلس التنفيذي،
  - الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية كرئيس لمجلة الإنتوساي الدولية للرقابة المالية الحكومية حتى عام ٢٠٢٥،
  - الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في النرويج كرئيس لمبادرة الإنتوساي للتنمية حتى عام ٢٠٢٥،

- مجلس المحاسبة بالجزائر كممثل لمنظمة الأفروساي حتى عام ٢٠٢٥،
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ناميبيا كممثل لمنظمة الأفروساي حتى عام ٢٠٢٥،
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في اليابان كممثل لمنظمة الآسوساي حتى عام ٢٠٢٥،
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تايلاند كممثل لمنظمة الآسوساي حتى عام ٢٠٢٥،
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بولندا كممثل لمنظمة الأوروساي حتى ٢٠٢٥،
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرتغال كممثل لمنظمة الأوروساي حتى ٢٠٢٥،
- انتخاب الجهازين الأعليين للرقابة المالية والمحاسبة بدولتي جامايكا وليتوانيا كمراجعين خارجيين لحسابات الإنتوساي.

الجلسات المواضيعية

الموضوع الأول "تكنولوجيا المعلومات لتطوير الإدارة العامة"

انعقدت الجلسة العامة حول الموضوع الأول في ٢٦ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩ برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

استُعرضت خلفية إعداد ورقة النقاش بشأن الموضوع الأول، بدءا من الاستبيان الذي تناول جوانب مثل استخدام البيانات لتحسين الإدارة العامة، وخصائص مراجعة البيانات الضخمة، ودور تحليل البيانات الضخمة في الوفاء بالتزامات الحكومة، وصعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة. كما أجري تصويت أثناء العرض على السؤال التالي: "هل توافق على أن الاستخدام الأكثر كفاءة لتكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى تحسين قدرات الإدارة العامة؟"، وقد وافق أكثر من ٩٠٪ من الجمهور على هذا الموقف.

فعلى سبيل المثال، تُستخدم تكنولوجيا المعلومات في المكسيك بصورة نشطة في عمليات تحليل الميزانية والمعلومات المالية الأخرى. وفي إطار التصويت على السؤال "هل البيانات الضخمة مورد استراتيجي في الإدارة العامة؟"، صوت ٩٦٪ من المجيبين بـ "نعم".

أما فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، فقد أشير إلى وجود مشكلة رئيسية تتمثل في الافتقار إلى تبادل البيانات مع الهيئات الحكومية الأخرى. لذلك، فالهدف الآن هو الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية لتصبح المصدر الوحيد للبيانات. وإجابة عن السؤال "إلى أي مدى تستخدم تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بلدك؟". قال ٥٢٪ إنه يتم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في كل قسم تقريبًا. وفي ٢٩٪ من الحالات، يتم استخدامها فقط في المحاسبة والأعمال الإدارية، وقال ١٩٪ إنهم يعملون على أساس تكنولوجيات الحكومة الإلكترونية.

وشدد المراقب المالي العام في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة جوانب رئيسية، ألا وهي:

1. عالم تكنولوجيا المعلومات يعزز الشفافية والمساءلة الحكومية؛
2. دور تكنولوجيا المعلومات في كفاءة وفعالية أنظمة تكنولوجيا المعلومات للإدارة العامة يؤثر على رفاه المواطنين؛
3. تأثير أنظمة تكنولوجيا المعلومات على جودة الرقابة المالية.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة قاعدة بيانات مركزية وتستخدم التقنيات التي تقلل من العمل اليدوي. كما تمت مناقشة مخاطر استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقدم ممثل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا تقريرا عن تطوير الإدارة العامة من خلال استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات وعن السياسة الوطنية لتشكيل الحكومة الإلكترونية. كما قُدم السؤال التالي للمشاركين: "ما هي أفضل الممارسات التي تتبناها الحكومة لضمان جودة البيانات؟" وخلال المناقشة، توصل المحاضرون إلى استنتاج مفاده أن الحكومات عادة ما تطلب البيانات من الوزارات ثم تنقلها إلى المكاتب الإحصائية، إلا أن تلك المكاتب لا تملك القدرة على التحقق من دقة البيانات التي حصلت عليها، وبالتالي فإنه من المهم أن يتم تأسيس وحدات خاصة لهذا الغرض.

وتحدث ممثل للبنك الدولي عن مبادرة تسمى "نهج التكنولوجيا الحكومية - GovTech"، حيث يُستخدم هذا النهج للرفع من كفاءة الإدارة العامة ويهدف إلى تنسيق انفتاح المعاملات المالية مع ضمان أمن أنظمة المعلومات أثناء الدفع الإلكتروني.

الموضوع الثاني "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية"

ناقش المشاركون محتوى ورقة النقاش حول الموضوع الثاني وتطرقوا إلى السبل التي تُمكن كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة من الحفاظ على أهميته على المستوى الوطني ومن الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين ومن المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية، مما سيساعد على زيادة فعالية ومساءلة وشفافية الإدارة العامة.

تولت غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية رئاسة الموضوع الثاني وكانت المتحدث الرئيسي أثناء الجلسة، كما تضمنت الجلسة تقارير حول هذا الموضوع لكل من:

- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية - "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية"؛
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية جنوب أفريقيا - "الحفاظ على الأهمية والاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق قيمة مضافة أثناء تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية"؛
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في فنلندا - " النهج التجريبي ومهارات المدققين المتقدمة"؛
- مبادرة التنمية للإنتوساي - " أهداف التنمية المستدامة والشمولية "؛
- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كوستاريكا - "الاتصالات".

لخص نائب رئيس الموضوع الثاني، الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إيطاليا، مضمون النقاش، كما قدم الجهازان الأعليان بدولتي فرنسا والمجر تعليقات حول هذا الموضوع.

وبالإضافة إلى المسائل الرئيسية التي أثيرت أثناء النقاش، طُلب من المشاركين الإجابة على عدد من الأسئلة عن طريق التصويت الإلكتروني:

- "ما هي أهم المخاطر والعقبات المرتبطة بتوفير الخدمات الاستشارية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟"، وكان الجواب الأكثر شيوعا هو: "فقدان الاستقلالية بسبب تضارب المصالح".
- "ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سياق رصد تنفيذ الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؟"، وكان الجواب الأكثر شيوعا هو: "جودة البيانات والوصول إليها".
- "ما هي الكفاءات الأكثر أهمية بالنسبة للمدققين المستقبليين؟"، وكان الجواب الأكثر شيوعا هو: "التفكير الاستراتيجي والتنبؤ".
- وفيما يتعلق بالسؤال عن أصحاب المصلحة المعنيين ومشاركتهم وتفاعلهم، فكانت الإجابات الأكثر شيوعا هي: "الهيئات التشريعية / القضائية والمواطنون".

خلال هذه الجلسة، أتيحت للمشاركين فرصة طرح أسئلتهم باستخدام أجهزة إلكترونية، وأثيرت مسائل تتعلق بالتدقيق في تنفيذ الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وبالحفاظ على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دورها الجديد كشريك استراتيجي للدولة.

الجلسة العامة المخصصة لبحث واعتماد إعلان موسكو

أسفرت الجلسات العامة المواضيعية حول الموضوع الأول والموضوع الثاني للإنكوساي عن جلسة لمناقشة إعلان موسكو والموافقة عليه، حيث يتضمن الإعلان جميع المبادئ المذكورة في ورقتي النقاش.

ويحتوي إعلان موسكو على عشرة اتجاهات مستقبلية لتطوير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بهدف الرفع من إمكانياتها وأهميتها للمواطنين.

وفي هذا السياق أكد المشاركون على المجالات التالية:

- مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في نظام المساءلة عن النتائج النهائية للتنمية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،
- استخدام النهج الاستراتيجي للتدقيق في القطاع العام،
- توسيع ممارسة تقديم التوصيات المستندة إلى النتائج التي توصلت إليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال عملياتها الرقابية،
- انفتاح البيانات،
- تطوير تحليلات البيانات،
- تحفيز ثقافة الذهنية التجريبية،
- إدارة المخاطر النظامية في مجال الإدارة العامة،
- بناء الكفاءات لدى المدققين والمفتشين،
- تعزيز مبدأ الشمولية،
- المشاركة البناءة مع أصحاب المصالح المعنيين،
- توسيع التعاون والتواصل مع الوسط الأكاديمي والمجتمع ككل.

أثارت مناقشة صيغة ومحتويات إعلان موسكو اهتماما كبيرا لدى المشاركين في الإنكوساي، وطلب ممثلو ٤٥ وفداً الكلمة للتعبير عن تأييدهم للإعلان، بما في ذلك ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الأرجنتين والأردن وأفغانستان والإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأنغولا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبوليفيا وتونس وجزر البهاما وجنوب إفريقيا والسلفادور والسنغال والسودان وصربيا والصومال والصين وعمان وفلسطين وفنلندا وكازاخستان والكاميرون وكوريا الجنوبية وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا والمغرب والمملكة المتحدة ونيبال ونيجيريا والهند وهندوراس والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية واليمن وغيرها.

حظي إعلان موسكو بتأييد ٩٨,٩٪ من رؤساء الوفود الوطنية الذين شاركوا في التصويت في ختام المناقشات.

الفعاليات الجانبية التي أقيمت على هامش الإنكوساي

أشكال حلقات النقاش

ركز الإنكوساي الثالث والعشرون على تطوير أشكال حلقات النقاش، وفي هذا السياق تم استكمال البرنامج التقليدي للإنكوساي بثلاث فعاليات جديدة:

- حلقات نقاشية بمشاركة خبراء خارجيين؛
- مناقشات مفتوحة حول قضايا الإنتوساي؛
- الجلسات العامة المواضيعية باستخدام التصويت التفاعلي.

حلقات نقاشية بمشاركة خبراء خارجيين

الجلسة ١: "التدقيق الكلي: التحديات الاستراتيجية للاقتصاد العالمي والتنمية الدولية"

الخبراء:

أليكسي كودرين، رئيس غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية؛

كسينيا يودايفا، النائب الأول لرئيس البنك المركزي في روسيا الاتحادية؛

كينيث روجوف، أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة هارفارد؛

فيناي باتريك سالدانا، المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

النقاط الرئيسية

- اقترحت غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية مصطلح "التدقيق الكلي" من أجل إلقاء نظرة أوسع على القضايا العالمية والاقتصاد العالمي والتحديات العالمية، وإجراء عمليات رقابية سريعة بالتعاون مع الخبراء حول الاتجاهات والمخاطر الرئيسية (أليكسي كودرين)؛
- يمر الاقتصاد العالمي بتغيرات جوهرية: سيظل معدل النمو عند مستوى منخفض إلى حد ما في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة، (أليكسي كودرين)؛
- ما يحدث الآن هو جزء من دورة لم تنته بعد، والآن يحتاج كل بلد إلى إصلاحات هيكلية (كينيث روغوف)؛
- أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم الحديث هو التفاوت في الدخل، وتشمل قائمة التحديات أيضا التعليم والثورة الصناعية الرابعة. وبالتالي فإننا نحتاج إلى تقييم لفعالية الجهود - لا سيما الجهود الحكومية، وإلى الاستمرار في عمليات التقييم هذه (أليكسي كودرين)؛
- الوقت هو عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار، وسوف تساعدنا التكنولوجيا المتقدمة في ذلك، مثلاً في الرقابة المالية التقليدية (كسينيا يودايفا)؛
- تشمل خطط غرفة المحاسبة الروسية لفترة رئاستها للإنتوساي تعزيز دور التحليلات وتحليل البيانات وأساليب التدقيق المبنية على الأدلة في تحليل البيانات ومقارنتها، كما تتضمن النتائج ودور التوصيات التي يقدمها المدققون لحكوماتهم (أليكسي كودرين).

الجلسة ٢: "التنمية المستدامة في عصر الاضطراب الكبير: ما هي الحلول التي تستطيع آليات التكنولوجيا والإدارة العامة أن تقدمها للحكومات"

الخبراء:

هيرمان غريف، المدير التنفيذي، رئيس مجلس إدارة مصرف "سبيربنك"؛

سيرجي سوبيانين، عمدة موسكو؛

فيليب روجير، نائب رئيس شركة مايكروسوفت (وسط وشرق أوروبا)؛

أوغستو لوبيز- كلاروس، مدير إدارة المؤشرات العالمية والتحليل في البنك الدولي (٢٠١١-٢٠١٧)، كبير الاقتصاديين السابق في المنتدى الاقتصادي العالمي، ورئيس منتدى الحوكمة العالمية.

حاول المشاركون الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بماهية "عصر الاضطراب الكبير"، وكيفية ضمان تنفيذ عمليات فعالة عندما تتلاشى المعايير السارية ولم توضع بعد معايير جديدة.

النقاط الرئيسية

- أحد المبادئ الرئيسية للحوكمة في عصر الاضطراب الكبير هو الشجاعة السياسية وكسر القوالب النمطية، وإن الفائز في التنافس العالمي هو من يتخذ القرارات بشكل أسرع ويتكيف مع العالم الحديث ويدخل التقنيات الحديثة (سيرجي سوبيانين)؛
- بالرغم من الثورات الصناعية الأربع ظلت الإدارة العامة كما هي، فما زالت هناك مبالغة في الروتين والإجراءات. وحيث أننا الآن قد شارفنا على الثورة الأولى في الإدارة العامة، فينبغي الاستمرار في إدخال الابتكارات؛
- *"Run-Agile-Disrupt"* (التقدم والسرعة والتغيير الجذري - بنسب متساوية) هو شعار الثورة الأولى في الإدارة العامة (هيرمان غريف) ؛
- لقد تغير العالم على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، لكن مبادئ الإدارة العامة لم تتغير، فيجب أن نكون استباقيين، حيث أنه من الضروري أن نمنع الأزمات بدلا من الاستجابة لها فقط (أوغستو لوبيز - كارلوس)؛
- المبدأ الرئيسي الآخر للعصر الجديد هو تطوير تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فإنه من الضروري تطوير المعرفة الرقمية وأخلاقيات استخدام تكنولوجيا المعلومات، أما واجبنا فهو توضيح أن استخدام التكنولوجيا يصب في مصلحة الجميع (فيليب روجير).

مناقشات مفتوحة حول قضايا الإنتوساي

استضافت غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية هذه الحلقات النقاشية، التي عُقدت باللغة الإنجليزية في شكل جلسات استراتيجية. تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات صغيرة، حيث نوقشت مواضيع محددة وتم تحديد عوامل أساسية للتنمية في المجالات المشار إليها سالفاً. وقد حضر الجلسات أكثر من ٢٠٠ شخص من ٥٠ دولة، وطُرحت الأسئلة التالية للمناقشة:

1. كيف يمكننا جعل الإنتوساي أكثر ظهورا وتأثيرا؟
2. التحديات والفرص الرقمية: كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل اليومي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟
3. كيف يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تغير أنشطتها اليومية من أجل تعزيز دورها في عالم متغير؟
4. ما هو دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الحفاظ على الثقة العامة وتعزيزها؟

تم تلخيص نتائج مناقشة كل موضوع في مواجز قصيرة، ثم تم إعداد وثيقة ختامية استنادا لتحليل مضمون ما توصل إليه المشاركون في مناقشاتهم وبناء على محتويات تلك المواجز القصيرة، حيث ستستخدم غرفة المحاسبة بدولة روسيا الاتحادية الجوانب الرئيسية للوثيقة الختامية في منهاج رئاستها للإنتوساي خلال السنوات الثلاث القادمة.

نتائج المناقشات المفتوحة حول قضايا الإنتوساي

عند مناقشة موضوع زيادة فعالية الإنتوساي، توصل المشاركون إلى أنه على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حماية وتعزيز استقلاليتها، وزيادة أهمية الإنتوساي خارج نطاق اختصاص الأجهزة المشاركة فيها، وتحسين نظام الاتصال، والتوجه نحو النتائج، وكذلك إشراك أصحاب المصالح في التفاعل.

واستجابةً للتحديات الرقمية التي تواجه مجتمع مراجعي الحسابات، ركز المشاركون على جوانب مثل تحسين مهارات الموظفين وخلق هيكل وأدوات التكنولوجيا الرقمية وتمويل هذه المجالات وتحسين جودة البيانات، ومع ذلك، فقد أولى المشاركون اهتماما خاصا لحقيقة أنه لا يمكن استبدال الرقابة المالية تماما بالتكنولوجيا الرقمية أو استبدال المدققين بمتخصصي تكنولوجيا المعلومات، فهناك حاجة إلى مزيج متناغم من مهارات المدققين الممارسين مع رقمنة الرقابة المالية.

وردا على الأسئلة حول تحسين الأنشطة اليومية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ركز المشاركون على الاستقلال المالي والانفتاح والشفافية في أجهزتهم، وعلى معاملة الموظفين، والحاجة إلى مواكبة الزمن والمشاركة في عملية التحول الرقمي، ودعم النمو الشخصي.

وأسفرت مناقشات المسائل المتعلقة بالرفع من ثقة المواطنين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والهيئات الحكومية عن الحاجة لضرورة تعزيز الثقة العامة في نظام سلطة الدولة بأكمله. وفي الوقت نفسه، ينبغي لكل هيئة سلطة فردية أن تبني الثقة العامة بمفردها. وفي هذا السياق فقد شدد المشاركون على أهمية "فتح أبواب" الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمواطنين، وعلى نشر التقارير المبنية على المعلومات المختارة بعناية، واستخدام قنوات التواصل المختلفة (وسائل الإعلام، البرلمان، إلخ)، بالإضافة إلى إظهار المشاكل وطرق حلها، وتوضيح نتائج العمل المنجز.

فعاليات جانبية أخرى

التدقيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

انعقد الاجتماع في ٢٧ سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٩، وحضره حوالي ٩٠ شخصا، وتولت الأمانة العامة للإنتوساي إدارة الجلسة.

وألقى المتحدثون الرئيسيون من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في روسيا والنمسا وجمهورية جنوب إفريقيا وكوستاريكا ومبادرة الإنتوساي للتنمية ألقوا محاضرات افتتاحية.

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد

انعقد الاجتماع الذي استضافه ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٧ سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٩، وبلغ إجمالي عدد المشاركين ٦٠ شخصا. وكان المتحدثون الرئيسيون هم رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر ورئيس غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية ورئيس الجهاز الرقابي الأعلى بالصين ورئيس الجهاز الرقابي الأعلى في البيرو وممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكانت لغة العمل في الجلسة هي اللغة الإنجليزية.

وقد تبادل المتحدثون تجاربهم في تطبيق التدابير الرامية إلى منع الفساد خلال الاجتماع، وناقشوا موضوع تقييم تقارير الرقابة المالية ومدى استخدامها من قبل هيئات مكافحة الفساد. وأولى المشاركون اهتماما خاصا لأفضل الممارسات، وامكانيات تطبيق المعايير الدولية والحكومية المحتملة، وتقييم المخاطر (على سبيل المثال لا الحصر: التأثير التكنولوجي على مشهد الفساد في مجال المشتريات الحكومية). كما تم تقديم العديد من المبادرات التعاونية لتدريب الكوادر.

وفي نهاية الاجتماع، اتفق الحضور على المشاركة في اجتماع مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في يومي ١٤ و١٥ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٩، بهدف تطوير آلية للتفاعل والتعاون بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للاستفادة القصوى من مثل هذا التعاون.

مناقشة موضوع المساواة بين الجنسين

انعقد اجتماع المائدة المستديرة في ٢٧ سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٩ تحت رئاسة مبادرة الإنتوساي للتنمية وبمشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الفلبين وجمهورية جنوب أفريقيا ومنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأولاسافس).

شارك في الاجتماع حوالي ٤٠ شخصاً، وتضمن تبادلا للآراء حول أهم جوانب المساواة بين الجنسين.

وأشار المشاركون إلى أن المساواة بين الجنسين - كحق من أهم حقوق الإنسان - تلعب دورا رئيسيا في الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية على أساس التنمية المستدامة، وتعزز مشاركة المرأة في المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في مجال الرقابة المالية، النمو الاقتصادي والانفتاح والشفافية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تبادل المحاضرون خبراتهم حول ضمان المساواة بين الجنسين في أنشطة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدانهم وكذلك في العمليات الرقابية. وفي ختام الاجتماع، توصل المشاركون إلى الاستنتاجات التالية:

- ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تضع نموذجاً يحتذى به لسلوكها ودورها في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال استخدامها للآليات العملية ولنظام رصد امتثالها؛
- ينبغي توفير عدد إضافي من فرص العمل للنساء في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛
- تم طرح فكرة إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في خطة الإنتوساي الإستراتيجية الجديدة؛
- تم اقتراح خلق مجتمع من المدققات لدى الإنتوساي لإجراء عمليات مراجعة الامتثال لمبادئ المساواة بين الجنسين.

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلاحيات القضائية

انعقد الاجتماع في ٢٦ سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٩، وقد حضره حوالي ٥٠ مندوباً للوفود المشاركة في الإنكوساي، وخلال الاجتماع، اعتمد المشاركون تقريرا عن خطة نشاط المنتدى خلال الفترة الماضية، وناقشوا اعتماد معايير مبدأ الإنتوساي رقم ٥٠ (مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، وأثاروا مسألة زيادة إمكانات أنشطتهم، كما اعتمدوا خطة عمل المنتدى للعام المقبل.

إعلان موسكو

المقدمة

عملاً بمهمة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) القاضية بتحقيق تقدم مستمر في التدقيق الحكومي وتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، طوّر المؤتمر الثالث والعشرون للمنظمة (الإنكوساي) مناقشات الإنكوساي السابق وسعى إلى ضمان الغرض المستمر للأجهزة كمؤسسات ذات قيمة عالية للمجتمع.

خُصِّص الإنكوساي الثالث والعشرون لمناقشة الطريقة التي يمكن بها لكل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى الوطني مواكبة تطورات التدقيق في القطاع العام والتقدم التكنولوجي للاستمرار في تحقيق غرضه، وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة وإضفاء قيمة عبر تأمين إشراف خارجي مستقل على تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها، بما في ذلك تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

يسلّط الإعلان الضوء على الخلاصات الرئيسية للإنكوساي الثالث والعشرين والمجالات الرئيسية التي يمكن فيها تحقيق تقدم في الإنتوساي.

بهدف تأمين القيمة والمزايا، يجب أن تتمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي من تطبيق نُهج جديدة والاستفادة من الفرص لمواجهة التحديات الناشئة. ويتعين على الأجهزة الاستجابة لعالم متغير من الحوكمة وبذلك تلبية التحديات الوطنية والعالمية الناشئة.

لقد أوجدت التغييرات الأساسية في التدقيق في القطاع العام والسياسة العامة حول العالم بيئة جديدة وتوقعات جديدة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتتضمن هذه التغييرات الأخيرة في البيئة المذكورة بالنسبة إلى الأجهزة: (أ) اعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (خطة ٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ و(ب) ثورة البيانات؛ و(ج) اعتماد إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية، و(د) التوقعات والموجبات المتأتية عن مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٢: قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومزاياها - إحداث فارق في حياة المواطنين. وتحتّم الظروف المعاصرة القيام بعمل تدقيق ذات جودة واعتماد نُهج تدقيق جديدة وتتطلب من الأجهزة التعمق أكثر فأكثر في إعادة التفكير في دورها في عمليات المساءلة الحكومية.

تختلف قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والسياقات التي تعمل فيها ومهامها، ولكنها تواجه جميعها تحديات متشابهة. كيف تستجيب للطلب العام على إدارة الموارد العامة بفعالية وكفاءة؟ كيف تتعامل بشكل مناسب مع التعقيدات الحكومية لتحقيق الأهداف الوطنية وأهداف البرامج والسياسات والاستراتيجيات؟ كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي التعامل مع التغييرات التي تحدثها ثورة البيانات والرقمنة؟

يمثّل تراكم البيانات المتسارع باستمرار والتطورات السريعة التغيُّر في التكنولوجيا والاتصالات تحديات وفرص في آنٍ معاً لتحسين جودة التدقيق في القطاع العام، وتطوير كفاءته، وتحفيز اتجاهه الاستراتيجي، وتالياً زيادة قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة المتعلقين بها وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة في جميع أنحاء العالم.

ما من وصفة موحدة يمكن أن تتّبعها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكون مؤسسات مرنة وفعالة وتحقق غرضها ومستقلة ذات قيمة كبيرة. وسوف تستمر الأجهزة في متابعة عمليات التدقيق المالي والتدقيق في الامتثال والأداء بما يتوافق مع مهامها الرسمية. وتتولى الأجهزة أنشطة تدقيق تتلاءم مع مهمتها الرسمية وتوقعات أصحاب المصلحة المتعلقين بها. غير أنه يمكن للإنتوساي أن تدعم الاتجاهات المحتملة التي قد تركز عليها الأجهزة، بما يتماشى مع سياقاتها ومهامها ذات الصلة.

لدى الإنتوساي أجهزة وهيئات عاملة ومبادرات راسخة تمكّنها من مواجهة التحديات الناشئة والاستفادة من الفرص الجديدة. وستشكل تيارات العمل هذه جزءاً لا يتجزأ من مهام الإنتوساي وأولوياتها وخططها في المستقبل.

إنّ أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)،

على إثر اجتماعهم في موسكو بين ٢٥ و٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩،

- إذ يشيرون إلى خطة ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٦٩ حول "تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتـها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات"،
- وإذ يؤكدون من جديد الالتزام بتقديم مساهمة تدقيق مستقلة ملحوظة في خطة ٢٠٣٠ على النحو المنصوص عليه في إعلان أبو ظبي،
- وإذ يقرّون باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كشرط مسبق أساسي لمساهمة فعالة في المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة والاستخدام السليم للأموال العامة، وفي نهاية المطاف في قيمة الأجهزة ومزاياها بما يتماشى مع المعيار الدولي "ISSAI-P 12" للأجهزة العليا للرقابة المالية والخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٧-٢٠٢٢،
- وإذ يطبقون إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية،

يعلنون أن الاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام تتوقف على الالتزام القوي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي بما يلي:

I. توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

II. الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي؛

III. تعزيز التأثير الذي تحدثه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة،

وقد اتفقوا على ما يلي[1]:

توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

١. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساهمة في مساءلة عن النتائج تكون أكثر فعالية وشفافيّة وغنية بالمعلومات، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الجهود الحكومية الضرورية لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

٢. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطوير نهج استراتيجي للتدقيق في القطاع العام لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

٣. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعزيز قيمة التدقيق في القطاع العام من خلال توسيع نطاق تقديم النصائح المرتكزة على التدقيق في شأن المسائل المهمة والاستراتيجية الخاصة بالبرلمان والحكومة والإدارة العامة.

الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي

٤. قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مبدأ توفر البيانات وشيفرة المصدر والخوارزميات وانفتاحها.

٥. قد تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى استخدام أفضل لتحليلات البيانات في عمليات التدقيق، بما في ذلك استراتيجيات التكيُّف، على غرار التخطيط لإجراءات تدقيق من هذا القبيل، وتطوير فرقاء خبيرة لتحليلات البيانات، وإدخال تقنيات جديدة في ممارسة التدقيق في القطاع العام.

[1] يتضمن ملحق خاص بإعلان موسكو التوضيحات الخاصة بالاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام.

تعزيز التأثير الذي تحدثه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة

٦. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحفيز ذهنية تجريبية لتعزيز الابتكار والتطوير.

٧. يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توسيع نطاق التركيز على (أ) تحديد مجالات المخاطر ذات الاهتمام الوطني والدولي وتعزيز الوعي للمخاطر؛ و(ب) ضرورة إدارة المخاطر النظامية في الحكومة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والخاصة بالمؤسسات والمخاطر الأخرى لكل جهة.

٨. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على رعاية مدققي المستقبل الذين يمكنهم استخدام تحليلات البيانات، وأدوات الذكاء الاصطناعي، وطرق نوعية متقدمة، وتعزيز الابتكار، والعمل كأطراف فاعلة استراتيجية، ومبادلين للمعرفة، ومنتجي أفكار.

٩. يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النظر في إيجاد المزيد من السبل للتطرق إلى الشمولية عند إتمام إجراءات التدقيق كنقطة رئيسية لخطة ٢٠٣٠ مع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى.

١٠. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة زيادة تأثيرها الإيجابي بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون والتواصل مع الوسط الأكاديمي والجمهور بشكل عام.

يتطلب تحقيق هذه الرؤية التزامات من جانب كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على حدة وكذلك دعماً تعاونياً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جميع أجهزة الإنتوساي وهيئاتها على غرار لجان الأهداف، والأجهزة والهيئات العاملة، والمنظمات الإقليمية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والمجلة الدولية للرقابة المالية العامة، والأمانة العامة. وسيستمر التعاون المتعدد والثنائي الطرف بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تأدية دور مهم لاسيما لناحية مساعدة الأجهزة على متابعة تحقيق غرضها.

ملحق
التوضيحات الخاصة بالاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام

I. توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

١. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساهمة في مساءلة عن النتائج تكون أكثر فعالية وشفافيّة وغنية بالمعلومات، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الجهود الحكومية الضرورية لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

البيانات الرئيسية

- تتطلب الأهداف العالمية والوطنية الجديدة الاستعانة بإدارة عامة قائمة على الأداء ومتحورة حول النتائج من أجل مساءلة الحكومات أمام البرلمان والعموم.
- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تعزيز المساءلة على أساس المسؤولية المهنية والثقة ونهج متوازن لتقييم الأداء. ويصعب التوصل إلى المساءلة المتمحورة حول النتائج، ولا يزال العديد من المديرين العامين يكتسبون مهارات الميزانية القائمة على الأداء وتحديد أهداف الأداء غير المالي ونتائجه.
- قد يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إيلاء اهتمام خاص بربط إجراءات الأداء بالنتائج المعقدة.
- عندما يكون الأمر ملائماً، قد تركّز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقييم النتائج والآثار المعقدة عند التدقيق في كل برنامج أو جهة عامة على حدة.
- وفقاً لنهج التدقيق على مستوى الحكومة ككل، يجوز أن تساهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تسليط الضوء على الجهود المبذولة على مختلف مستويات الحكومة بحيث تتماشى هذه الجهود مع المؤشرات الرئيسية (المؤشرات المحلية والإقليمية والوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة).

٢. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطوير نهج استراتيجي للتدقيق في القطاع العام لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

البيانات الرئيسية

- تهدف الإنتوساي إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمساهمة بشكل حاسم في نجاح خطة ٢٠٣٠، وتالياً المساهمة في إحداث فارق في حياة المواطنين بما يتماشى مع مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٢.
- يصعُب تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على السواء بدون بذل جهود مشتركة بين الجهات العامة والمستويات المختلفة للحكومة والمجتمع.
- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الاضطلاع بدور مساهم استراتيجي في الحوكمة مع المحافظة على استقلاليتها. ومن شأن استقلاليتها وإشرافها الفريد على دورة الميزانية ومعرفتها المتراكمة أن تساهم في تحقيق أهداف وطنية في المدى الطويل.
- قد تقوم جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن حدود مهامها بالمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية عبر المضي قدماً في تحفيز نهج استراتيجي للتدقيق، مما يعني ضمناً ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: (١) إجراء عمليات التدقيق بطريقة منسّقة ومرتبطة بتقييم قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها؛ (٢) تقييم نضج الأنظمة التي تحدد الحوكمة الاستراتيجية - تحديد الأهداف، وملاءمة الاستراتيجيات مع الأهداف الوطنية، وإبداء الملاحظات وتقديم الضوابط المناسبة.
- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة لتقييم مضافرة الجهود بين البرامج والسياسات والاستراتيجيات العامة. وفي حال سمحت المهمة القانونية والسياق بذلك، تكون الأجهزة في مكانة تؤهلها جيداً لتقييم تماسك السياسة والتركيز على المسائل والنُهج الشاملة، ورؤية على مستوى الحكومة ككل.

٣. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعزيز قيمة التدقيق في القطاع العام من خلال توسيع نطاق تقديم النصائح المرتكزة على التدقيق في شأن المسائل المهمة والاستراتيجية الخاصة بالبرلمان والحكومة والإدارة العامة.

البيانات الرئيسية

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عبر توصياتها الخاصة بالتدقيق تأدية دور استشاري من دون التأثير في استقلاليتها، أي من دون الانخراط في إدارة جهة خاضعة للتدقيق أو عملياتها.
- يمكن تولي الأنشطة الاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بطريقة تستجيب لإعلان بيجينغ مع تجسيد مبادئ إعلاني ليما والمكسيك وتعزيزهما (مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١، ومبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٠).
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حماية استقلاليتها وموقعها بتجنب التدخل في عملية صنع القرار والسياسة ووظائف الإدارة للحكومة، وإنما يمكنها إضفاء قيمة في التطرق إلى موضوعات استراتيجية ومعقدة وحساسة من خلال تقديم التوصيات.
- يجب أن يكون إسداء النصائح مرتكزاً على الأدلة وعلى نصائح التدقيق، وكذلك على المواقف المؤسسية المستقلة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومعرفتها الفريدة المتراكمة وحكمها المهني.
- قد تزيد المنتجات غير المتعلقة بالتدقيق للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من قيمة هذه الأجهزة في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال نشر الخبرة وأفضل الممارسات.

II. الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي

٤. قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مبدأ توفر البيانات وشيفرة المصدر والخوارزميات وانفتاحها

البيانات الرئيسية

- تزداد بشكل مضطرد البيانات التي توفرها الإدارات العامة على شكل بيانات مفتوحة. ويؤدي هذا إلى بيئة معلومات جديدة للجميع ويمكن أن يساهم في مزيد من الشفافية وكذلك في دعم المساءلة الحكومية.
- قد تؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً مهماً في إطلاع الحكومات وتوجيهها فيما يتعلق بمنافع انفتاح البيانات العامة. وقد تقوم الأجهزة بترويج مبدأ توفر البيانات التي تنتجها الحكومة وانفتاحها في حال لم تحظّر ذلك قوانين السريّة أو مخاوف الخصوصية.
- قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انفتاح أنظمة صنع القرار المؤتمتة التي تستخدمها الحكومة وفق مبادئ شيفرة المصدر المفتوح والبيانات المفتوحة.
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تسهيل مناقشة نشر نتائجها على شكل بيانات مفتوحة عندما يكون ذلك ملائماً.

٥. قد تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى استخدام أفضل لتحليلات البيانات في عمليات التدقيق، بما في ذلك استراتيجيات التكيُّف، على غرار التخطيط لإجراءات تدقيق من هذا القبيل، وتطوير فرقاء خبيرة لتحليلات البيانات، وإدخال تقنيات جديدة في ممارسة التدقيق في القطاع العام.

البيانات الرئيسية

- يَعد استخدام تحليلات البيانات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ابتكاراً ضرورياً يجعل البيانات مورداً لتعزيز كفاءة الإدارة العامة ومساءلتها وفعاليتها وشفافيتها.
- يمكّن الموقع الفريد للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن القطاع العام هذه الأخيرة من جمع كميات كبيرة من البيانات من الجهات الخاضعة للتدقيق. ويسمح اعتماد تقنيات تحليل البيانات الضخمة من خلال عملية التدقيق للأجهزة بما يلي:
  - توليف البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف الإدارات والمجالات والمستويات الحكومية والمناطق، مما يسمح بتوليف البيانات التي تم الحصول عليها لإيجاد حلول للمشكلات على مستوى الحكومة ككل؛
  - دمج نُهج جمع البيانات في الموقع وخارجه والمختلطة لتقديم تحديثات منتظمة للبيانات وتمكين الرصد في الوقت الحقيقي للمسائل الشاملة ومجالات الخطر الرئيسية.

- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من إجراء بحث تحليلي للبيانات الضخمة في المرحلة التمهيدية من عمليات التدقيق. وسيؤدي هذا إلى تقليص مدة العمل الميداني ويسمح برصد منتظم للمتابعة.
- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من توسيع نطاق الدراسات البحثية وتعزيز عملها المنهجي الداخلي لتطبيق طرق بحثية سليمة وملائمة. كما يجوز للأجهزة إشراك مؤسسات أكاديمية لإجراء بحث تعاوني.
- من خلال تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمات الدولية ذات الصلة، في إمكان الإنتوساي تلخيص تجربة التدقيق على أساس البيانات الضخمة ومعرفتها، وتطوير مبادئ توجيهية وتقارير بحثية ذات صلة، وتشجيع الأجهزة على بناء قدراتها في مجال التدقيق على أساس البيانات الضخمة.

III. تعزيز التأثير الذي تحدثه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة

٦. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحفيز ذهنية تجريبية لتعزيز الابتكار والتطوير

البيانات الرئيسية

- حتى تكون مثالاً يُحتذى، قد تعزز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدراتها المبتكرة والتجريبية، أي إدخال مراحل التعلّم والاختبار والتقييم في بعض أجزاء عملها. ومن شأن النُهج التجريبية في الأجهزة تسريع وتيرة التعلّم وبناء القدرات من خلال وضع فرضيات واختبارها بصورة منهجية، وتحديد فجوات المعرفة.
- قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة استخداماً أكثر كفاءة للمعرفة المرتكزة على التجربة في المجتمع ودمجاً أكثر دقة للمقاربة التجريبية في البرامج والاستراتيجيات والسياسات الحكومية.
- تهدف المقاربة التجريبية في السياسة العامة إلى إيجاد طرق مبتكرة لتحقيق النتائج. ومن أجل التطرق إلى المسائل المعقدة وتحقيق نتائج أفضل، يمكن أن تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النُهج التجريبية. ويعزز تبيان ما ينجح وما لا ينجح في السياسة العامة فهم فعالية التدخلات.

٧. يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توسيع نطاق التركيز على (أ) تحديد مجالات المخاطر ذات الاهتمام الوطني والدولي وتعزيز الوعي للمخاطر؛ و(ب) ضرورة إدارة المخاطر النظامية في الحكومة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والخاصة بالمؤسسات والمخاطر الأخرى لكل جهة.

البيانات الرئيسية

- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الاطلاع بشكل عام على أهداف حكوماتها، وتحديد المخاطر الكبيرة والنظامية التي يواجهها تحقيق النتائج، وتقديم التوصيات في شأن كيفية التخفيف من هذه المخاطر.
- يمكن أن تنظر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تشكيل مجموعات أفكار وتباشر في تقديم منتجات وفق مقاربة مرتكزة على الأفكار لجمع تحليل أنشطة التدقيق والأنشطة غير المتعلقة بالتدقيق.
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستمرار في جعل قراراتها مرتكزة على برامج إدارة المخاطر المصممة لترقّب مخاطر التدقيق وتجنّب استبعاد موضوعات ذات صلة يجب تضمينها في خطط التدقيق.
- يجب أن تتحول إدارة المخاطر إلى ممارسة إدارة منتظمة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

٨. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على رعاية مدققي المستقبل الذين يمكنهم استخدام تحليلات البيانات، وأدوات الذكاء الاصطناعي، وطرق نوعية متقدمة، وتعزيز الابتكار، والعمل كأطراف فاعلة استراتيجية، ومبادلين للمعرفة، ومنتجي أفكار.

البيانات الرئيسية

- يعتبر تأمين احترافية العاملين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هدفاً رئيسياً، حيث أن كفاءات المدققين ومهاراتهم هي الركيزة الأساسية للأجهزة.
- تؤدي التغييرات في بيئة التدقيق وتوقعات أصحاب المصلحة إلى متطلبات جديدة وقائمة لمجموعة مهارات المدققين العاملين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

- التفكير الاستراتيجي – تحليل الجدوى، والتفكير المدفوع بالفرضيات، وتحديد العلاقات السببية، وتوجيه الهدف، ودراسة العواقب، والتخطيط الاستراتيجي، والتفكير في النظم، وتحديد الأولويات؛
- مهارات تحليلات البيانات – العمل بمجموعات البيانات وقواعدها، وتقديم البيانات على شكل رسوم بيانية، وعرض البيانات المعقدة؛
- المهارات الناعمة – التواصل الفعلي، والذكاء العاطفي، وبناء الثقة القائمة على الاحترافية والمحافظة عليها، والقيادة، وقدرات بناء التوافق.

- من أجل تقوية الإمكانات التحليلية، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إنشاء وحدات تحليلية لمعالجة مشكلات محددة (مثلاً فهم المخاطر وإدارة المخاطر، وتقييم البرامج، إلخ).

٩. يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النظر في إيجاد المزيد من السبل للتطرق إلى الشمولية عند إتمام إجراءات التدقيق كنقطة رئيسية لخطة ٢٠٣٠ مع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى.

البيانات الرئيسية

- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خبرتها الشاملة وتساهم في الحوكمة الرشيدة وشمولية السياسات في مجالات مهمة اجتماعياً مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (البيئة، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، إلخ).
- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المساهمة في مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" عبر التدقيق في موضوعات المساواة بين الجنسين والشمولية. وعند التدقيق في مسائل النوع الاجتماعي والشمولية، من المهم الاتفاق على معناهما في السياق الوطني وتوضيح آثارهما على تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.
- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم جاهزية الأنظمة الإحصائية الوطنية لرصد تنفيذ الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة عبر التدقيق في المعلومات المتعلقة بالأداء.
- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالنظر في تقييم الشمول عندما تنظر في جاهزية آليات التنفيذ الوطنية، وأهداف الحكومة، ومعلومات الأداء، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المحددة والأهداف المتفق عليها وطنياً، إلخ.

١٠. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة زيادة تأثيرها الإيجابي بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون والتواصل مع الوسط الأكاديمي والجمهور بشكل عام.

البيانات الرئيسية

- التفاعل مع الجهات الخاضعة للتدقيق أساسي لشرح توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوضيحها وتسهيل تنفيذها.
- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستفادة من تفاعلها الفعلي مع أصحاب المصلحة المتعلقين بها، والذي يعزّز قدرتها على تحديد مسائل الاهتمام الوطني وتحليلها لاتخاذ قرارات مستنيرة في شأن برنامج أو مشروع أو نشاط معين.
- قد تعزز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تواصلها مع الخبراء والأوساط الأكاديمية – مصدر قيّم من المعلومات ذات الصلة والتحليل القائم على الأدلة. ويتعين على الأجهزة أن تسعى باستمرار إلى تطوير نُهجها وتقنياتها المنهجية أكثر فأكثر.
- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستفادة أيضاً من إشراك المواطنين، من خلال التعهيد الجماعي، واللقاءات والمسابقات الخاصة بعلوم البيانات، إلخ. وتحفز أدوات المشاركة العامة الإلهام لدى الجمهور، وتزيد من ثقته، وتتيح تركيز الجهود المتبادلة، وتشجع الحلول المبتكرة للتحديات العامة.

غرفة المحاسبة في روسيا الاتحادية
موسكو، شارع زوبوفسكايا، 2